

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"
جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

ورقة عمل حول

مراجعة جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق أهداف التنمية

المستدامة ضمن أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)

من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية والإدارية

اعداد: علاء اغريب



ديوان الرقابة المالية والإدارية – فلسطين

23 و24 نيسان 2019
رام الله، فلسطين

الملخص التنفيذي :

تحل الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) محل الأهداف الإنمائية الألفية (2000-2015)، إذ تعتبر أهداف التنمية المستدامة أهدافاً بعيدة المدى وتتطلب مشاركة جميع الدول، ومن بينها

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات" جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة، وعليه فقد اعتمدت الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs) للفترة من 2016 إلى 2030 والتي تتألف من (17) هدفاً رئيسياً، ومرتبطة بـ 169 من الأهداف الفرعية ذات الصلة، كما اعترفت الأمم المتحدة في محافل دولية متعددة وخلال المشاركة النشطة لمنظمة الإنتوساي، بالدور الفاعل الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة في عمليات تنفيذ "جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030" بشكل فعال وكفؤ وشفاف ومسؤول.

وقد أشار قرار الأمم المتحدة رقم (69-228) على ضرورة تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، وتشجيع الدول الأعضاء على تحسين نظم المحاسبة العامة، وفقاً للخطط الإنمائية الوطنية في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015؛ كون أن الإدارة العامة عندما تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

كما تم التسليم في ذلك القرار بالدور المهم الذي تؤديه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، وتعزيز المساءلة الحكومية عن استخدام الموارد في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية، الأمر الذي يفضي إلى تحقيق الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام المبادرة وتضع أطر وطنية لتحقيقها، ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

المشكلة:

بما أن أهداف التنمية المستدامة غير ملزمة قانوناً للدول ويقع عاتق تنفيذها على الدول وضمن الإمكانيات المتاحة لها، لذلك لا بد من وجود آلية للمتابعة حول إمكانية التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة وهنا تكمن مطرح السؤال حول مدى جاهزية الدول في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتحديد مدى جاهزية دولة فلسطين على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لغاية العام 2030.

إن الديوان يتطلع إلى إحداث الفارق في حياة المواطن، من خلال العمليات الرقابية التي ينفذها في الجهات الخاضعة لرقابته من خلال التأثير الإيجابي المتمثل في إصدار تقارير رقابية ملتزمة بالمعايير الدولية، وذات قيمة ومنفعة عالية تساهم في الارتقاء في مستوى الأداء العام، إن الديوان يمكنه من خلال عملياته الرقابية وبمسا يتفقد مع اختصاصاته وأولوياته، أن يقدم مساهمات قيمة للجهود الوطنية لمتابعة التقدم المحرز، ومراقبة التنفيذ وتحديد فرص التحسين لكامل مجموعة أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

المنهجية:

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات" جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

لقد قام ديوان الرقابة المالية والإدارية في العام 2017 بمراجعة وتقييم جاهزية الحكومة الفلسطينية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030 باستخدام نموذج الخطوات السبع الذي اعتمدته منظمة الإنتوساي، كما عمل الديوان إضافة إلى التقييم العام على موضوع محدد لأهداف التنمية المستدامة وهو الحد من الفقر (الهدف 1)، وأثر ذلك في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، وتعزيز المساءلة الحكومية عن استخدام الموارد في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية.

تتحقق المراجعة فيما يتعلق بالإطار العام السياسي من مدى قيام الحكومات:

- 1) بإبداء التزام حكومي ومسؤولية وطنية بتطبيق أهداف التنمية المستدامة.
 - 2) ببناء وعي حول أهداف التنمية المستدامة وتشجيع الحوار مع كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة؟
 - 3) بتخصيص المسؤوليات والموارد ووضع ترتيبات المسائلة.
 - 4) بوضع خطط للتطبيق مع الاهتمام بالتكامل والترابط.
- تم جمع آخر ثلاث خطوات في النموذج تحت عنوان "الإطار العام للبيانات" والتحقق من مدى قيام الحكومات بـ:

- 1) إيجاد أنظمة لقياس ومراقبة أهداف التنمية المستدامة.
- 2) وضع أسس لمختلف المؤشرات يمكن الحكم في مقابلها على سير العمل طيلة دورة حياة أهداف التنمية المستدامة.
- 3) وضع ترتيبات لمراقبة وتقديم تقارير بسير العمل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

النتائج:

أصدر الديوان تقريره النهائي حول مراجعة جاهزية الحكومة لتطبيق أهداف التنمية المستدامة، ولقد تجاوزت الحكومة الفلسطينية مع التقرير وقدمت تعليقاتها حول ما ورد فيه، حيث كان للتقرير الأثر في تسريع الإجراءات والاعمال المطلوبة من الحكومة القيام بها وتعزيز عملية المتابعة والتقييم، وتحفيز الاطراف ذات العلاقة بالاستعداد لتنفيذ الاهداف، والتطوير المستمر في تحقيق العمل المنجز وفقاً للأجال المحددة. وقد أظهر التقرير أن الحكومة الفلسطينية ملتزمة بما فيه الكفاية بمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن مختلف القطاعات مشاركة وملتزمة بوضع وتنفيذ سياسات وبرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهناك نظرة واضحة عن العلاقة بين الخطة الوطنية والخطط القطاعية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة، كما كلفت الحكومة الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء بوضع نظام المراقبة الإحصائي الوطني، حيث يوجد أنظمة قياس سيتم تحديثها لتتضمن كافة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، كما يوجد إطار عام للتقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة

كان من أبرز التوصيات التي توصل إليها الديوان:

- ❖ ضرورة تطوير مبادرات لبناء التوعية الجماهيرية في المجتمع حول أهداف التنمية المستدامة تشمل كافة الفئات العمرية والمناطق الجغرافية.
- ❖ ضرورة وجود آلية لتبادل المعلومات والتواصل مع كافة مؤسسات المجتمع المدني بهدف الخروج بتقارير تعبر عن كافة الاعمال المنفذة في مجال التنمية المستدامة.
- ❖ ضرورة وضوح الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الخطط القطاعية وإطار النتائج الاستراتيجية.

1. المقدمة

تحل الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) محل الأهداف الإنمائية الألفية (2000-2015)، إذ أن الاهداف الإنمائية المستدامة تعد أهدافاً بعيدة المدى وتتطلب مشاركة جميع الدول، ومن بينها الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة، وعليه فقد اعتمدت الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2015

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) للفترة من 2016 إلى 2030 والتي تتألف من (17) هدفاً رئيسياً، ومرتبطة بـ 169 من الأهداف الفرعية ذات الصلة، كما اعترفت الأمم المتحدة في محافل دولية متعددة وخلال المشاركة النشطة لمنظمة الإنتوساي، بالدور الفاعل الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة في عمليات تنفيذ "جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030" بشكل فعال وكفؤ وشفاف ومسؤول.

وقد أشار قرار الأمم المتحدة رقم (69-228) على ضرورة تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، وتشجيع الدول الأعضاء على تحسين نظم المحاسبة العامة، وفقاً للخطط الإنمائية الوطنية في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015؛ كون أن الإدارة العامة عندما تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

كما تم التسليم في ذلك القرار بالدور المهم الذي تؤديه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، وتعزيز المساءلة الحكومية عن استخدام الموارد في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية، الأمر الذي يفضي إلى تحقيق الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام المبادرة وتضع أطر وطنية لتحقيقها، ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

ومن هنا قررت الإنتوساي إدراج أهداف التنمية المستدامة بشكل مركزي في خطتها الاستراتيجية (2017-2022) كموضوع شامل والتي تستند إلى خمس محاور أساسية وهي:

- **الناس:** تلتزم أهداف التنمية المستدامة بإنهاء الفقر والجوع بجميع أشكاله، وتدعو إلى ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية والبنية التحتية الأساسية.
- **الكوكب:** حماية الكوكب من التدهور، بما في ذلك من خلال الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، واتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ.
- **الرخاء:** ضمان تمتع جميع الناس بالازدهار، وتحقيق مواءمة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتكنولوجي مع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة والشاملة للجميع.
- **السلام:** تلتزم أهداف التنمية المستدامة بتعزيز المجتمعات السلمية والعدالة والشاملة التي تعتمد على مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.
- **الشراكات:** سيتم تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ الخطة من خلال شراكة عالمية متجددة بمشاركة جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الناس.

إن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لا يمكنها أن تؤدي مهامها بموضوعية وفعالية إلا إذا كانت مستقلة عن الجهة الخاضعة للمراجعة وتمتعت بالحماية من التأثير الخارجي؛ وأثر ذلك على تحسين نظم المحاسبة العامة وفقاً للخطط الإنمائية الوطنية في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015.

لقد تم تعديل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية في العام 2017 ليصبح مستقلاً عن السلطة التنفيذية، إن استقلالية ديوان الرقابة المالية والإدارية سيكون لها دوراً مهماً وجوهرياً في إبداء رأي مهني ومحايدي وموضوعي في كافة جهود الحكومة المبذولة في التخطيط والاستعداد والتنفيذ، لتطبيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط الوطنية والقطاعية. إن الديوان يتطلع إلى إحداث الفارق في حياة المواطن، من خلال العمليات الرقابية التي ينفذها في الجهات الخاضعة لرقابته من خلال التأثير الإيجابي المتمثل في إصدار تقارير رقابية ملتزمة بالمعايير الدولية، وذات قيمة ومنفعة عالية تساهم في الارتقاء في مستوى الأداء العام.

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

إن ديوان الرقابة المالية والإدارية يمكنه من خلال عملياته الرقابية وبما يتفق مع اختصاصاته وأولوياته، أن يقدم مساهمات قيمة للجهود الوطنية لمتابعة التقدم المحرز، ومراقبة التنفيذ وتحديد فرص التحسين لكامل مجموعة أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

تعتبر الرقابة على القطاع الحكومي، والتي تنهض بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، عاملاً مهماً في إحداث الفارق في حياة المواطنين، وعمليات الرقابة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام تأثير إيجابي يتمثل في بث الثقة في المجتمع، لكونها توجه رؤية المسؤولين عن الموارد العامة وكيفية استغلال تلك الموارد، ومن شأن هذه التوعية أن تعزز من القيم المرغوبة وتؤكد على آليات المساءلة، وهو ما يؤدي بدوره إلى اتخاذ القرارات بكفاءة أكبر، فما أن يتم الإعلان عن نتائج الرقابة التي يقوم بها جهاز الرقابة المالية والمحاسبة، حتى يكون المواطن مخولاً بمساءلة المسؤولين عن الموارد العامة، وبهذه الطريقة تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الارتقاء بكفاءة ومساءلة وفعالية وشفافية الإدارة الحكومية.

وهكذا فإن من شأن الجهاز الرقابي الذي يتصف بالاستقلالية والفعالية والمصداقية، أن يكون أحد المكونات الضرورية في أي نظام ديموقراطي، حيث تشكل المساءلة والشفافية والنزاهة أجزاء لا غنى عنها في أية ديموقراطية مستقرة.

إن العمل لأجل المصلحة العامة يفرض مسؤولية إضافية على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وذلك لإثبات أهميتها المستمرة للمواطنين والبرلمان وغيرهما من أصحاب المصلحة، ومن شأن الأجهزة الرقابية أن تؤكد على أهميتها من خلال الاستجابة بشكل مناسب للتحديات التي يواجهها المواطنون، وتوقعات مختلف أصحاب المصلحة، والمخاطر الناشئة والبيئات المتغيرة التي تجري فيها عمليات الرقابة المالية والتدقيق.

وقد جاء قرار الجمعية العامة لمنظمة الانتوساي حول أهداف التنمية المستدامة (2030) بتقديم مساهمة ذات مغزى في مراجعه الحسابات في خطة عام 2030، حيث عمل المؤتمر على تعريف أهمية القيام بأعمال مراجعه وتدقيق لأهداف التنمية المستدامة من خلال أربع طرق، والتي وردت في الخطة الاستراتيجية، حيث سيتم دعم كل منهج بإطار للعمل بما يساعد الانتوساي في تجميع كافة نتائج أعمال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في هذا المجال. وبشكل عام فإن الانتوساي تسعى إلى أن تكون صوت مستقل بخصوص التحديات التي تواجه المجتمع العالمي في التخطيط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقديم تقارير انجاز بالخصوص.

2. المنهجية

من خلال التعاون مع محكمة الرقابة الهولندية والأجهزة الرقابية الأخرى الشريكة إلى وضع منهجية من سبع خطوات لمراجعة جاهزية الحكومات، وهي منهجية أقرتها الإنتوساي ويمكن إتباعها كلياً أو جزئياً وفقاً لأولويات الأجهزة الرقابية والموارد المتاحة. قدم نموذج المراجعة هذا واعتمد خلال مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين في أبو ظبي في شهر ديسمبر 2016.

ويتكون الاطار من شقين:

الشق الاول : الإطار العام السياسي للتحقق من مدى قيام الحكومات بما يلي:

- 1) بإبداء التزام حكومي ومسؤولية وطنية بتطبيق أهداف التنمية المستدامة.
 - 2) ببناء وعي حول أهداف التنمية المستدامة وتشجيع الحوار مع كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة؟
 - 3) بتخصيص المسؤوليات والموارد ووضع ترتيبات المسائلة.
 - 4) بوضع خطط للتطبيق مع الاهتمام بالتكامل والترابط.
- الشق الثاني : الإطار العام للبيانات للتحقق من مدى قيام الحكومات ب:
- 5) إيجاد أنظمة لقياس ومراقبة أهداف التنمية المستدامة.

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

(6) وضع أسس لمختلف المؤشرات يمكن الحكم في مقابلهما على سير العمل طيلة دورة حياة أهداف التنمية المستدامة.

(7) وضع ترتيبات لمراقبة وتقديم تقارير بسير العمل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

السؤال الرئيسي

ما هو مدى جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق ومراقبة سير العمل في أهداف التنمية المستدامة على نحو كاف؟

الأسئلة الفرعية

- هل الحكومة الفلسطينية ملتزمة بما فيه الكفاية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ هل مختلف القطاعات (الصحة والتعليم وغيرها) مشاركة وملتزمة بإعداد ووضع وتطبيق سياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- إلى أي مدى نفذت الحكومة الفلسطينية جهوداً كافية لتوعية المجتمع بأهداف التنمية المستدامة؟
- إلى أي مدى تم توضيح وتوزيع المسؤوليات عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمسائلة عن سير العمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك مصادرهما بالنسبة للأهداف منفردة ومجمعة؟
- إلى أي مدى تضع الحكومة الفلسطينية برامج سياسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين؟ إلى أي مدى راعت الحكومة الفلسطينية ترابط هذه البرامج السياسية؟
- هل وضعت الحكومة الفلسطينية نظاماً ملائماً لقياس ومراقبة أهداف التنمية المستدامة (مثال: مرتبط بمؤشرات وجيد التنظيم مع فحوصات للجودة)؟
- ما مدى تنظيم وانسجام الخطة الوطنية ومنها مؤشراتها مع أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها؟ هل وضعت الحكومة الفلسطينية أساساً للمؤشرات ذات العلاقة (الأولويات حسب الخطة الوطنية)؟
- هل يوجد إطار عام للتقارير الوطنية لأهداف التنمية المستدامة؟ في حالة وجوده فهل هو وفقاً للإطار العام لتقارير الأمم المتحدة؟ إن لم يكن الأمر كذلك، فهل يوجد تفسير مقنع؟

جمع البيانات

- (أ) مقابلات مع أصحاب المصلحة ذوي العلاقة.
- (ب) الاستعانة بمواقع الأمم المتحدة والمواقع الرسمية الأخرى على شبكة الإنترنت فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة لمعرفة واستيعاب أجندة عام 2030.
- (ت) التحقق من المعلومات الحكومية لتحديد الجهة الحكومية المسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة في البلد والهيئات الحكومية المشاركة في الإعداد لتطبيق أهداف التنمية المستدامة.
- (ث) تحديد أصحاب المصلحة الأساسيين للتواصل معهم ممن لديهم معلومات ذات صلة حول أهداف التنمية المستدامة في البلد، حيث يشارك في أغلبية البلدان مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة غير الحكوميين، مثل المؤسسات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية والقطاع الخاص.
- (ج) إجراء مقابلات مع المدراء الحكوميين المشاركين في إعداد وتطبيق أهداف التنمية المستدامة.
- (ح) إجراء مقابلات مع أصحاب مصلحة آخرين (ممثلين الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومدراء الشركات على سبيل المثال) لجمع معلومات حول الموضوعات الرقابية.
- دراسة الملفات/الوثائق. (أجندة الخطة الوطنية وغيرها)
- تحليل ومراجعة استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية (2017-2022).
- الاطلاع على عينة من الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية.
- دليل مراجعة جاهزية تطبيق أهداف التنمية المستدامة IDI، ونماذج أوراق العمل.

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

- الاستبيان الذي تم تصميمه للوقوف على مدى إشراك ومساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة

3. النتائج

التزام حكومي ومسؤولية وطنية بتطبيق أهداف التنمية المستدامة

- ❖ أكدت الحكومة بوضوح أنها تود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمساهمة في تعميم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، وتبين انه تم إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الاستراتيجية الوطنية، بالإضافة الى وجود تنسيق وتواصل مع كافة الجهات المعنية لحشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف، وتعزيز التعاون بين الشركاء ذوي العلاقة من مؤسسات وطنية ودولية.
- ❖ تمت مشاركة هذا الالتزام باسم الحكومة الفلسطينية عن طريق قرار مجلس الوزراء والذي يعتبر ملزماً قانونياً.
- ❖ تم اعداد مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية وربطها بأهداف التنمية المستدامة.
- ❖ وجود مراجعة ممنهجة للخطط القطاعية من قبل الفريق الوطني.
- ❖ تم اشراك كافة القطاعات (مؤسسات حكومية، منظمات غير حكومية، قطاع خاص، خبراء في مجال التنمية) في مشاورات ومراحل اعداد الخطة الوطنية.
- ❖ تتناول الخطة الوطنية العناصر الخمسة حول التنمية المستدامة، وهي الناس (اجتماعي-مساواة) والكوكب (التغير المناخي-القضايا البيئية) والرخاء (النمو الاقتصادي المستدام) والسلام (المدن الآمنة والأحياء السكنية وسيادة القانون) والشراكة (العمل معاً مع أصحاب المصلحة الآخرين).

بناء الوعي ومشاركة الأطراف ذوي العلاقة

- تم العمل على بناء قدرات اعضاء الفريق الوطني وتعزيز تأهيلهم في مجال توحيد الخلفية المعرفية، واستعراض ونقاش اجندة التنمية المستدامة واليات متابعة تنفيذها، وعقد لقاءات مع فرق التخطيط في الوزارات لتوضيح اهداف التنمية المنوي العمل عليها.
- تبين وجود مشاركة موسعة للمؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات والاطراف الدولية في صياغة أهداف الحماية الاجتماعية وتحديد التدخلات السياساتية.
- شاركت الهيئات المحلية في أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد أسس التخطيط التنموي للمستوى المحلي، والمشار إليه بـ "التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية"، والذي تم اقراره في ورقة السياسات الخاصة بذلك، حيث تم ربط الخطط المحلية بالخطط الوطنية من خلال أربعة مجالات رئيسية وتفرعاتها المختلفة وهي: مجال البيئة والبنى التحتية، مجال تنمية الاقتصاد المحلي، مجال التنمية الاجتماعية، مجال الادارة والحكم الرشيد.

فرص التحسين:

- لم تطلق الحكومة او الفريق الوطني حتى الآن مبادرات لبناء التوعية الجماهيرية في المجتمع حول أهداف التنمية المستدامة.
- أطلق بعض المؤسسات مبادرات فردية لبناء التوعية لدى موظفيها حول أهداف التنمية المستدامة دون ان يتم تنظيمها.
- عدم وجود تضمين هيكلي لأهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية.
- عدم اشراك كافة المؤسسات غير الحكومية في التعريف بأهداف التنمية المستدامة.
- لم يتبين كيف ساهم وجود ممثلين عن القطاع الخاص في عكس اهداف التنمية المستدامة على قطاع الخاص في فلسطين، حيث اقتصرت مشاركتهم في العمل ضمن أعمال ومهام الفريق الوطني.
- لم يتبين كيف ساهم وجود ممثلين عن المجتمع المدني في عكس اهداف التنمية المستدامة على قطاع المنظمات غير الحكومية في فلسطين.
- لا يوجد آلية لتبادل المعلومات والتواصل مع كافة مؤسسات المجتمع المدني، بهدف الخروج بتقارير تعبر عن كافة الاعمال المنفذة في مجال التنمية المستدامة.

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

المسؤولية والموارد والمسائلة

- وجود تحديد واضح لتوزيع المسؤوليات في كافة المراحل وبخاصة في مرحلة التخطيط ومرحلة توطين المؤشرات ومرحلة المراجعة والتقييم واعداد تقارير الانجاز ومسؤوليات تنفيذ الاهداف ضمن الخطط القطاعية.
- تم تقسيم وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقا للمهام المحددة لكل مؤسسة حكومية في القانون الناظم لأعمالها.
- يوجد (18) خطة قطاعية و(3) خطط عبر قطاعية.
- تم تشكيل مجموعات عمل لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة تقودها جهة تنسيق الحكومية مكونة من (حكومة، مجتمع مدني، قطاع خاص، مؤسسات الامم المتحدة)، وتم تحديد مهام عمل وخطوط مرجعية لهذه المجموعات (TOR).
- الفريق الوطني برئاسة مكتب رئيس الوزراء هي الجهة المسؤولة عن تنسيق مبادرات أهداف التنمية المستدامة المختلفة.
- أعطت الحكومة الأولوية ضمن قائمة الأهداف، بما يتوافق مع جدول أعمالها الوطني.
- تم تحديد الجهات المسؤولة عن تحقيق الاهداف والاطراف المشاركة فيها ضمن الخطط القطاعية.
- عملت وزارة التنمية الاجتماعية على وضع مجموعة من التدابير الداخلية والتي تضمن قيام مجموعة التخطيط والموازنة بمهام الرصد والمتابعة والتقييم لبرامج الوزارة الثلاثة وتعزيزها مساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة وبشكل محدد.

فرص التحسين:

- الحكومة مسؤولة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم تبنيها ضمن أجندة السياسات الوطنية، ولم تتطرق الأجندة الى مسؤولية تحقيق الاهداف على مستوى المؤسسات والوزارات كونها تقدم أهداف وسياسات وطنية تتطلب عمل جماعي ومتكامل لتحقيقها، حيث يتم تحديدها في الخطط القطاعية وعبر القطاعية وإطار النتائج الاستراتيجية.
- فيما يتعلق بترابط الاهداف ودور الشركاء في تحقيق الاهداف المشتركة، فقد تبين انه تم تحديد مسؤوليات تحقيق الأهداف المشتركة بشكل واضح للمؤسسات الحكومية في هدف الحد من الفقر، في حين تم ادراج الدور المتوقع للمجتمع المدني دون تحديد المؤسسات المشاركة في تحقيق الأهداف.
- نتيجة التأخر في إقرار الاستراتيجية، لم يتم القيام بتوحيد النتائج وخطط العمل وإدراجها ضمن خطة عمل موحدة للحكومة من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بما يمكنها من متابعة التقدم المحرز بصورة منتظمة، وكذلك تطوير نظام رقابة وتقييم يضمن توفير المعلومات بشكل دوري من خلال ادوات ومصادر معلومات وطنية ذات مصداقية.
- المجلس التشريعي معطل، وبالتالي لا يتم تقديم تقارير حول سير العمل في تطبيق أهداف التنمية المستدامة الى السلطة التشريعية.

الإعداد لتطبيق الأهداف

- وجود رؤية لدى الحكومة لكيفية تنفيذ الخطط لأهداف التنمية المستدامة من خلال ضمان استرشاد الاستراتيجية الوطنية بهذه الأهداف، حيث تم مراجعة الخطط القطاعية وعبر القطاعية من قبل الفريق الوطني للتأكد من ارتباطها بالخطة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وتضمينها مؤشرات قياسية، ومن ثم يتم اقرارها من قبل مجلس الوزراء لتصبح سارية المفعول.
- خلال النصف الأول من العام 2017، عملت الأمانة العامة لمجلس الوزراء مع الوزارات والهيئات الحكومية المعنية للتأكد من تحديد أهداف استراتيجية وطنية ملائمة وفق المعايير التالية:
 - ارتباط الهدف الاستراتيجي ارتباطاً مباشراً بسياسة وطنية من السياسات الوطنية ال 30 الواردة في أجندة السياسات الوطنية

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

- تحديد الهدف الاستراتيجي على مستوى القطاع، وليس على مستوى الوزارة أو الهيئة المعنية، حيثما كان ذلك مناسباً.
- أن يكون الهدف الاستراتيجي محددًا، وواقعيًا، وقابلًا للقياس، وقابلًا للتحقيق، ومحددًا بفترة زمنية

فرص التحسين:

- وجود تأخير في إقرار بعض الخطط الاستراتيجية خلال العام 2017، والتي كان يفترض ان تتم في شهر كانون اول 2016.
- نتيجة التأخر اعتماد إطار النتائج الاستراتيجي، لم يتم إعداد تقرير سنوي يرصد التقدم في سير العمل، بحيث يحدد النتائج المحققة مقابل النتائج المستهدفة.
- عدم وضوح الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الخطط القطاعية، كما لم تتضمن خطة الحكومة قيمة الميزانية المطلوبة لتحقيق الأهداف.
- لم يتبين كيف تم الموائمة مع الإمكانيات المالية المتاحة، حيث يوجد فجوة تمويلية في تنفيذ الهدف المتعلق بالفقر.

أنظمة القياس والرقابة

- يوجد تخطيط أولي لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حيث يتوفر (109) مؤشر من أصل (244) مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة بنسبة 45%.
- تبين ان مؤشرات التنمية المستدامة ذات العلاقة بأجندة السياسات الوطنية بلغ مجموعها 126 مؤشر من أصل 244 من مؤشرات التنمية المستدامة بنسبة 52%.
- يتم العمل على تجهيز قاعدة البيانات المتوفرة حول مؤشرات التنمية المستدامة بناء على تقييم مصفوفة مؤشرات التنمية المستدامة.
- يوجد أنظمة للقياس والرقابة وسيستمر العمل عليها في الاعوام المقبلة، حيث يعمل الجهاز المركزي للإحصاء بخطوات جادة نحو ضمان تغطية كافة المؤشرات.
- تم تحديد مسؤولية جمع المعلومات للمؤشرات في الجهاز المركزي للإحصاء في حال كون مصدر جمع البيانات من خلال المسح، أما في حال مصدر جمع البيانات هو سجلات ادارية او دراسات فقد تم تحديد الوزارات والمؤسسات المسؤولة عن القيام بها.
- سيتم قياس التقدم الحاصل في العمل وفقا لدورية قياس المؤشر الموضحة في الخطط القطاعية وعبر القطاعية.
- تم رصد المشاكل والتحديات المتوقعة في جمع وقياس البيانات أو المعلومات ذات العلاقة:
 - ✓ رصد المؤشرات وتوفيرها على مستويات تفصيلية واسعة. انتاج بيانات حسب التصنيف وفقا لمتطلبات SDGs (توفير اكبر من التفصيل: التوزيع الجغرافي، العرق، والجنس، والأصل الإثني، والعمر، والإعاقة، والمناطق الريفية / الحضرية،...)
 - ✓ اعتماد الكثير منها على السجلات الإدارية كمصدر أساسي، وهذه السجلات تكون غير مكتملة او كافية.
 - ✓ عدم انطباق بعض المؤشرات على الحالة الفلسطينية التي لا زالت تقبع تحت الاحتلال.
 - ✓ تعزيز المستوى التنسيقي على مستوى البيات العمل.
 - ✓ بعض المؤشرات غير واضحة وبحاجة الى تعلم أكثر خصوصاً في القضايا الفنية.
- يتم تنفيذ التعداد الثالث للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017. وقد تم تحديد الاحتياجات المحددة لمختلف القطاعات. ثم تم توحيد هذه الاحتياجات لتشكيل محتوى تعداد، حيث ستنشئ بيانات التعداد خط أساس شامل وتشكل إطاراً إحصائياً محدثاً لرصد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

الأساس والمؤشرات

- تم تنفيذ قياس أساسي قبل بدء أجندة أهداف التنمية المستدامة، حيث يوجد تقرير نهائي حول الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الاستفادة من هذا الأساس للحكم على سير العمل الذي تم من خلال دورة حياة أهداف التنمية المستدامة، وهي نقطة بداية قياس سير العمل.
- المعلومات المقدمة مترابطة مع بيانات أو معلومات أخرى مثل بيانات الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو المنظمات غير الحكومية.

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

فرص التحسين:

- يوجد 82 مؤشر من أهداف التنمية المستدامة تعتبر تصنيف ثالث ليس لها منهجية احتساب او الية عمل.
- تبين أن استراتيجية الحماية الاجتماعية (2017-2022)، لم تحدد القيم المنشودة في دورية قياس المؤشر، وتم التطرق الى الاستهداف بمخرجات حول مجموع الاعداد التي سيتم استهدافها، في حين تم ادراج الاستهدافات والقيم المنشودة في إطار النتائج الاستراتيجية للحماية الاجتماعية.
- لم تحدد استراتيجية البيئة عبر القطاعية (2017-2022) القيم المرجعية (خط الأساس)، والقيم المنشودة، ومصدر المعلومات، ودورية قياس المؤشر، حيث تم الاشارة الى أن عملية تطوير المؤشرات المناسبة هي عملية متواصلة وبحاجة الى استكمال.
- تبين أن استراتيجية قطاع الحكم المحلي (2017-2022)، تم وضع مؤشرات لقياس الإنجاز دون وجود خط البيانات المرجعية ودون تحديد نسب واعداد متوقعة لما سيكون في العام 2022.
- تبين أن استراتيجية قطاع الثقافة والتراث (2017-2022)، تم تحديد خط البيانات المرجعية وسنة الأساس ولم يتم تحديد الاستهدافات المطلوبة في الأعوام (2019، 2018، 2017).

ترتيبات الرقابة والتقارير

- ستتم عملية المتابعة والتقييم بمسارين، المسار الأول يكون من خلال رصد المؤشرات التي وضعت لكل من الأهداف الاستراتيجية، والتي سيتم قياسها أو حسابها مع نهاية كل سنة من سنوات الخطة، وملاحظة مدى التقدم الذي حصل بناء على ما يتوفر من معلومات وبيانات، أما المسار الثاني فسيكون من خلال تقييم برامج الموازنة وتحديد مدى تحقيق ما جاء فيها من غايات، وأهداف، ومخرجات لكل واحد من تلك الأهداف في كل برنامج.
- سيتم اجراء ثلاثة استعراضات طوعية حول سير العمل المحرز وفقا للإطار العام للتقارير الطوعية الصادرة عن الأمم المتحدة.
- يتم اجراء نقاش وتحليل ومراجعة مصفوفة الأهداف والنتائج والمخرجات والانشطة والموازنات الخاصة بكل برنامج، بقيادة منسق البرنامج من وزارة التنمية الاجتماعية مع عرض مواصفات الهدف SMART.
- يتم مراجعة مصفوفة الأهداف والنتائج والمخرجات والانشطة والموازنات الخاصة بكل برنامج من خلال مجموعات عمل متوازية لدى وزارة التنمية الاجتماعية.
- يتم اعداد تقارير ربعية ونصف سنوية وسنوية لعمل وزارة التنمية الاجتماعية، بحيث يتم ربط البرنامج مع الهدف والمخرجات المتوقعة وتحديد الانجازات المنفذة وتكالييفها والمعوقات والتحديات التي واجهت التنفيذ.

فرص التحسين:

- التأخر في اعتماد الخطط القطاعية لغاية نهاية العام 2017، مما أدى الى التأخر في اعداد منهجية اعداد إطار النتائج الاستراتيجية، وذلك يؤثر في عملية متابعة وتقييم تنفيذ اجندة السياسات الوطنية في الوقت المناسب.

4. الاستنتاجات

- هناك التزام عال من الحكومة الفلسطينية بأهداف التنمية المستدامة، حيث تم التطرق إليها على مستوى رفيع بقرار حكومي، وهناك العديد من القطاعات المشاركة، كما تم تأسيس فريق وطني للتنسيق والمتابعة.

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

- الالتزام الحكومي محدد في أجندة السياسات الوطنية من خلال التطرق الى أهداف التنمية المستدامة في المحاور الثلاثة للفترة من (2017-2022).
- لم تقم الحكومة الفلسطينية بما يكفي من جهود لتعزيز التوعية الجماهيرية، حيث كانت الإجراءات المتخذة مصممة خصيصاً لرفع التوعية الداخلية الحكومية، حيث ركزت الإجراءات خلال المرحلة الأولى على وضع الترتيبات المؤسسية وضعها موضع التنفيذ وبناء الوعي والالتزام بين الشركاء الرئيسيين من حكومة ومجتمع مدني وقطاع خاص.
- يوجد توزيع واضح للمسؤوليات والمهام، حيث يمكن ملاحظة ذلك في مختلف الخطط القطاعية، ورغم أن المنظمات غير الحكومية جزء من الفريق الوطني ومشاركة في الخطط القطاعية وعبر القطاعية، إلا أن خطط المنظمات غير الحكومية غير مرتبطة بالخطة الوطنية، كما لا يوجد آلية للاتصال والتواصل وتبادل للمعلومات ما بين الحكومة وكافة المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
- وضعت الحكومة الفلسطينية برامج في الخطة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، حيث أن الخطط الاستراتيجية القطاعية مستمدة من الخطة الوطنية ومتراصة معها.
- الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة غير واضحة، بسبب التأخر في اعداد إطار النتائج الاستراتيجية.
- كلفت الحكومة الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء بوضع نظام المراقبة الاحصائي الوطني، حيث يوجد أنظمة قياس سيتم تحديثها لتتضمن كافة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- تم مراجعة وفحص مدى وجود خط أساس لكافة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الخطة الوطنية، حيث يعمل الجهاز المركزي للإحصاء بخطوات جادة نحو ضمان تغطية كافة المؤشرات.
- هنالك نظرة واضحة عن العلاقة بين الخطة الوطنية والخطط القطاعية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة.
- وضعت الحكومة الفلسطينية أساساً جيداً من خلال مصفوفة الربط بين السياسات الوطنية وأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.
- وجود تأخر في إقرار الخطط القطاعية وعبر القطاعية الى منتصف العام 2017.
- وجود تأخر في اعداد واعتماد إطار النتائج الاستراتيجية والعمل بموجبه.
- يوجد إطار عام للتقارير الوطنية وفقاً للإطار العام لتقارير الأمم المتحدة.
- يوجد تأخر في اعتماد الخطط القطاعية لغاية نهاية العام 2017، مما أدى الى التأخر في اعداد منهجية اعداد إطار النتائج الاستراتيجية، وذلك يؤثر في عملية متابعة وتقييم تنفيذ اجندة السياسات الوطنية في الوقت المناسب.

5. التوصيات

- ضرورة تطوير مبادرات لبناء التوعية الجماهيرية في المجتمع حول أهداف التنمية المستدامة تشمل كافة الفئات العمرية والمناطق الجغرافية.
- ضرورة اعتماد خطة لبناء التوعية لدى موظفي المؤسسات الحكومية والعامه حول أهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة العمل على تضمين هيكلي لأهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية.
- ضرورة إشراك كافة المؤسسات غير الحكومية في التعريف بأهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة وجود آلية لتبادل المعلومات والتواصل مع كافة مؤسسات المجتمع المدني بهدف الخروج بتقارير تعبر عن كافة الاعمال المنفذة في مجال التنمية المستدامة.

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

- ضرورة ضمان مساهمة ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص بالفريق الوطني في عكس أهداف التنمية المستدامة على قطاعاتهم في فلسطين.
- ضرورة تحديد قائمة بأسماء مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في تحقيق هدف الحد من الفقر ضمن استراتيجية الحماية الاجتماعية.
- العمل مستقبلاً على إقرار الخطط الاستراتيجية قبل البدء بتنفيذها.
- ضرورة اعتماد وتنفيذ إطار النتائج الاستراتيجية والعمل بموجبه بما يضمن متابعة وتقييم تنفيذ اجندة السياسات الوطنية في الوقت المناسب.
- ضرورة وضوح الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الخطط القطاعية، وان تتضمن خطة الحكومة قيمة الميزانية المطلوبة لتحقيق الأهداف.
- ضرورة ضمان الموائمة مع الإمكانيات المالية المتاحة في مرحلة التخطيط، نظراً لوجود فجوات تمويلية في تنفيذ الاستراتيجيات.
- ضرورة تطوير السجلات الإدارية والتي سيتم الاعتماد عليها كمصدر أساسي لقياس المؤشرات.
- ضرورة التأكيد على ضمان انسجام وتماهي الخطط الاستراتيجية لهيئات الحكم المحلي مع أجندة السياسات الوطنية بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.
- ضرورة التحقق من احتواء كافة الخطط القطاعية وعبر القطاعية على القيم المرجعية (خط الأساس)، والقيم المنشودة، ومصدر المعلومات، ودورية قياس المؤشر، والعمل على استكمال تطوير المؤشرات المناسبة.

6. المراجع

- دليل الأجهزة الرقابية العليا إلى تنفيذ مراجعة الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تقرير البنك الدولي حول معدلات الفقر: <http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.DDAY?end=2013&locations=1W-PS&start=1981&view=chart>
- تقرير الأمم المتحدة حول سير العمل في أهداف التنمية المستدامة: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/2016/75&Lang=E
- مؤشرات الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة: <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>
- <https://unstats.un.org/sdgs/report/2017/>
- اجندة السياسات الوطنية 2017-2022
- عينة من الخطط القطاعية وعبر القطاعية وهي:
- الحماية الاجتماعية، الحكم المحلي، الاستراتيجية-الوطنية-عبر-القطاعية-لتعزيز-المساواة-والعدالة-بين-الجنسين-وتمكين-المرأة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية 2018-2022 رام الله - فلسطين.
- تقرير أوضاع الفقر في فلسطين في العام 2017 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نيسان من العام 2018
- **قائمة من تمت مقابلتهم**
- السيد داود الديك-وكيل وزارة التنمية الاجتماعية.
- السيد استيفان سلامة- مقرر الفريق الوطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- السيد محمود عطايا - منسق الفريق الوطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

- السيد مصطفى الخواجا-مدير عام الادارة العامة للسجلات الادارية والمراقبة الاحصائية-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- السيد معتصم زايد – ممثل المنظمات غير الحكومية في الفريق الوطني.
- السيد محي الدين العارضة-ممثل وزارة الحكم المحلي في الفريق الوطني.
- السيدة م. عهود عناية-وزارة الحكم المحلي.
- السيد أحمد أبو لبن- مدير عام بلدية رام الله.
- السيدة جيهان عبد الله – وزارة التنمية الاجتماعية.

6. رد الفريق الوطني

الملخص التنفيذي

1. ص (2)، النتائج الأساسية البند رقم (5): تتقاطع أهداف التنمية المستدامة مع (7) أولويات وطنية، و (25) سياسة وطنية، وليست بخمسة أولويات و (19) سياسة كما جاء في التقرير. ومن الجدير للإشارة إلى عدد الأولويات الوطنية والسياسات الوطنية لأجندة السياسات الوطنية والبالغة (10 و 30) على التوالي.
2. ص (2)، الاعتبارات. التزام الحكومة بأهداف التنمية المستدامة محدد في أجندة السياسات ليست فقط في محور التنمية المستدامة، فمحور الإصلاح وتحسين الخدمات العامة وما يتضمنه من سياسات وتدخلات سياسية تمثل قضايا جوهرية في خطة التنمية المستدامة. كما أن المحور الأول يتضمن سياسات تتعلق بتعزيز الممارسة الديمقراطية وتعزيز مشاركة فلسطين في المنظومة الدولية وهي قضايا تحتل حيز مهم في خطة التنمية المستدامة أيضاً. علماً بأن عنوان الأجندة "المواطن أولاً، يمثل التزام الحكومة في تعزيز استجابتها للمواطن وهو يتقاطع مع مبدأ خطة التنمية المستدامة في ألا يتخلف أحد عن الركب. وبالتالي فتنفيذ خطة التنمية المستدامة ليست محدد بالمحور الثالث فقط.

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

3. ص (3)، الاعتبارات. تركز الاجراءات خلال المرحلة الأولى على وضع الترتيبات المؤسسية ووضعها موضع التنفيذ وبناء الوعي والالتزام بين الشركاء الأساسيين من حكومة ومجتمع مدني وقطاع خاص، وهي ارضية لا بد منها للانطلاق للمرحلة الثانية للعمل مع المجتمع المحلي والجمهور الفلسطيني حيث تضمن الاستعراض في توصياته للتقدم للأمام خطوات واضحة بهذا الخصوص.
4. ص (3)، تشكيل مجموعات العمل بواقع (12) مجموعة حيث تم جمع الأهداف 1 و2 في مجموعة واحدة، والأهداف البيئية في مجموعة واحدة، والهدف المعني بتعزيز الشراكات هو عبر الاهداف والمجموعات كافة. وهي تتألف من مؤسسات حكومية، وغير حكومية، وقطاع خاص ومنظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة. ليست كما جاء في التقرير عددها (17) مجموعة.
5. ص (4)، فيما يتعلق بمحدودية التواصل وتبادل المعلومات، تحتاج لتدقيق، شارك في عملية تحضير الاستعراض الوطنية (500) ممثل وممثلة عن كافة الاطراف المعنية، وشملت التوزيع الجغرافي، والفئات المهمشة (النساء، الأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب).
6. ص (4) النتائج الرئيسية، فيما يتعلق بعدم تضمين أجندة السياسات الوطنية لموازنة، فهو لم يكن مخطط تضمينها ذلك، فهي وثيقة مرجعية للأولويات والسياسات. أما الموازنة وبرامجها فهي مرتبطة بالاستراتيجيات.
7. ص (4)، الاعتبار رقم (2) يحتاج لمراجعة بناء على الملاحظة السابقة.
8. ص (5) الاعتبار رقم (2)، يتوفر خط اساس لما عدده (109) من مؤشرات التنمية المستدامة، ولدى الجهاز خطة لزيادة هذا العدد خلال السنوات الثلاثة القادمة.
9. ص (6)، سيصدر التقرير الطوعي في شهر حزيران 2018، وليست كما ورد في التقرير في ديسمبر 2018.

التوصيات الجوهرية

1. التوصية رقم (2)، لا يمكن بأي حال من الاحوال حصر أنشطة مؤسسات المجتمع المدني والتي يزيد عددها عن (20009) مؤسسة، أن النتائج هي ترجمة لأنشطة جميع الشركاء، نقترح إعادة صياغتها.
2. التوصية رقم (4)، غير دقيقة، فالمسؤوليات للوزارات والجهات الحكومية على تنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فهي واضحة ومحددة.
3. التوصية رقم (8)، غير دقيقة. فهناك تشاورات مع الدول المانحة حول التزامهم للدعم خلال السنوات المقبلة. وذلك من خلال التشاورات الاستراتيجية والثنائية مع كل دول مانحة. كما تمثل هيكلية تنسيق المساعدات المحلية منبراً للتشاور حول الأولويات والاحتياجات.

التقرير

1. ص (23)، هيكلية الفرق العامة على أهداف التنمية المستدامة. الهيكلية المطروحة هي لتوطين ورصد مؤشرات التنمية المستدامة.
2. ص (25)، تشكيلة الفريق الوطني، تم اتخاذ قرار بإضافة كل من وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، ووزارة العدل لعضوية الفريق.
3. ص (25)، اجتماعات الفريق، عقد الفريق 6 اجتماعات حتى شهر 2018/5.
4. ص (25)، عضوية اللجنة التوجيهية، تحتاج لتعديل فهي برئاسة مكتب رئيس الوزراء وعضوية (وزارة التنمية الاجتماعية، الاقتصاد الوطني، سلطة جودة البيئة، الاحصاء).
5. ص (26)، ما جاء فيما يتعلق بإنشاء مجموعات العمل لا يتطابق مع ما قدم حولها في الملخص التنفيذي.
6. ص (28)، سيتم إجراء ثلاثة استعراضات طوعية كحد أدنى.

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

مشاركة المجتمع المدني والهيئات المحلية والقطاع الخاص

1. هناك خلط في مسؤولية ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في الفريق الوطني للتنمية المستدامة، ودور مؤسسات المجتمع المدني في إعداد الخطط الاستراتيجية. وبالتالي لا بد من توضيح التالي:
 - مسؤولية ممثلي عن مؤسسات المجتمع المدني في الفريق الوطني لتقديم وجهة نظر ومواقف مؤسسات المجتمع المدني حيال عملية متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعلى كافة المستويات.
 - تنخرط مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعات العمل الاثني عشر والتي شكلت لمتابعة تنفيذ الأهداف، ومن هنا فإن مشاركة المجتمع المدني لا تقتصر على ثلاثة ممثلين، بل تجاوب (50) مؤسسة.
 - فيما يتعلق بإعداد الخطط الاستراتيجية هناك فرق وطنية لكل استراتيجية وطنية ومؤسسات المجتمع المدني ممثلة فيها أيضاً.
2. ص (30)، لا يوجد مركزية كاملة تمكن البلديات....، الأصح هو لا توجد لا مركزية تمكن....، في الوقت ذاته يتم تنفيذ مبادرة لتعزيز دور مجموعة من البلديات في جباية وإدارة مواردها.
3. فرص التحسين ص (33)، هناك حاجة لمراجعة البنود التالية:
 - عدم وجود تضمين هيكلي لأهداف التنمية المستدامة في التعليم، يحتاج ذلك لتدقيق في ظل وزارة التربية والتعليم مع شركائها ومن خلال الائتلاف التربوي للتعليم للجميع على متابعة وتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.
 - عدم اشراك كافة المؤسسات غير الحكومية في التعريف بأهداف التنمية المستدامة، هناك جهود كبيرة بذلت من مختلف الأطراف في هذا السياق، ففي عملية تحضير الاستعراض تم استهداف ما يزيد عن (22) مؤسسة أهلية، وعقدت العديد من المنابر في ذات السياق. ولا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول لكافة المؤسسات. نقترح إعادة الصياغة بمزيد من التركيز على المؤسسات الأهلية على المستوى القاعدي وفي المناطق البعيدة.
 - لا يوجد آلية لتبادل المعلومات والتواصل مع كافة المؤسسات للخروج بتقرير حول كافة الأنشطة. هذه الآلية غير واقعية ولا يمكن تنفيذها في الوقت ذاته فإن النتائج تعبر عن جهود جميع الشركاء. هناك آليات لبناء توافق حول الرؤية والأهداف والسياسات، ويترك مساحة لكافة الشركاء على المستوى التنفيذي.

المسؤولية والموارد والمساءلة: مراجعة عامة

- بند رقم (6)، لا توجد وثيقة بعنوان خطة التنمية الوطنية. هناك أجندة السياسات الوطنية، والاستراتيجيات القطاعية وغير القطاعية. من المهم بمكان الإشارة إلى العلاقة التبادلية في تطوير الأجندة ما بين رؤية الحكومة والأولويات القطاعية.
- بند رقم (10)، التدخلات السياسية المقررة في أجندة السياسات تمثل عناوين التدخل لتحقيق السياسة الوطنية. وهي عنوان عمل للجميع وليست هناك تدخلات لكل طرف.
- ص (38)، الخلاصة وفرص التحسين. جاء هذا العنوان بعد عنوان الحد من الفقر، وبالتالي بعض الخلاصات وفرص التحسين لا ترتبط بما قدم تحت موضوع الحد من الفقر، منها على سبيل المثال بنود 4 و 5.
- تشكيل مجموعات العمل تضم ممثلين عن القطاع الخاص لجانب ما ذكر.
- فرص التحسين ص رقم (38)، البند رقم (1)، أجندة السياسات الوطنية تقدم اهداف وسياسات وطنية تتطلب عمل جماعي متكامل لتحقيقها وليست اهداف ذات صبغة قطاعية كما هو الحال في الاستراتيجيات القطاعية، وبالتالي لا تحدد المسؤوليات على هذا المستوى.

المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات"

جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

الإعداد لتطبيق الأهداف

1. ص (39)، يذكر التقرير عدد السياسات الوطنية برقمين (29،30)، والعدد الصحيح هو (30).
2. صياغة فرص التحسين جاءت كتوصيف لنقاط ضعف، قد يكون المناسب ما هو مقترح عمله.
3. البند رقم (3)، هناك آليات واضحة ومعتمدة للتشاور مع المجتمع الدولي يمكن تزويدكم بها.
4. البند رقم (5)، تتم الموائمة خلال تحضير الموازنة العامة.
5. بند رقم (6)، اجندة السياسات الوطنية برنامج عمل وطني حدد مجموعة من الأهداف والسياسات لتوجيه عمل الجميع، ولم يكن مخطط ولا يمكن وضع موارد له. يتم ذلك على مستوى الاستراتيجيات وموازنة البرامج المرتبطة بها.

الإطار العام للبيانات

1. ما يتوفر عليه بيانات من مؤشرات التنمية المستدامة هو (109) مؤشر.
2. ص(45)، بعنوان التغيير التنظيمي والمؤسسي، الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة ليست جزء من التغيير المؤسسي للإحصاء. هو ترتيب مؤسسي وطني يضم في عضويته الإحصاء ويتعاون معه في جهود رصد المؤشرات.
3. ص(46)، بعنوان الهيكلية الوطنية، هذا غير دقيق فالفريق الوطني المعني بهدف التنمية المستدامة مرتبط بمكتب رئيس الوزراء وليست الإحصاء.

التوصيات

- لقد تم التعليق على عدد من التوصيات المدرجة في معرض التعليق على الملخص التنفيذي.
- توصية رقم (9)، والمتعلقة بإيجاد مؤسسة مستقلة لمتابعة تقارير سير العمل، هذه التوصية تتعارض مع مبدأ أساسي لحظة التنمية المستدامة والمنصوص عليه في المادة رقم (47). فعملية الاستعراض مسؤولة حكومية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. والمنتدى السياسي رفيع المستوى يجري الاستعراض على مستوى وزاري حكومي. أما إذا المعني به جهة تشريعية تشرف على سير العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة، فلا يوجد من يقوم بدور المجلس التشريعي على صعيد العملية التشريعية.